الفصل الثالث

منهجية أو خطة البحث العلمي

تمثل منهجية البحث المسار الذي يسلكه الباحث خلال فترة البحث، وتمثل تقريراً وافياً يكتبه الباحث بعد أن يقوم بجمع المعلومات واستكمال الدراسات المبدئية في المجال الذي اختاره، ويوضح الباحث في منهجية أو خطة البحث الجهود التي بذلها والذي يحدد فيها مشكلة البحث على ما يأتي:

3-1: عنوان البحث:

يعبر عنوان البحث عن الموضوع الذي يتناوله الباحث في بحثه، ويؤدي العنوان الوظيفة الإعلامية عن موضوع البحث ومجاله، أي بعبارة أخرى يكون العنوان بمثابة الاسم أو الكنية التي يدعى بها موضوع الدراسة أو ينادى بها، لذلك ينبغي أن تتوافر بعض الشروط في هذا العنوان ومنها ما يأتي:

1. أن يكون واضحاً ومعبراً عن موضوع الدراسة وان تتم صياغته بلغة سهلة.
2. أن يكون مكتوباً بشكل مختصر قدر الإمكان، والابتعاد عن الإطالة في صياغة عنوان البحث.
3. أن يكون معبراً بشكل واضح عن مشكلة البحث، أي بعبارة أخرى، يكون العنوان مرشداً للقارئ إلا أن البحث يعالج شبكة معينة في مجال معين، فهو مؤشر على مشكلة البحث، ويوضح مجالها فقط دون الدخول في أبعادها وجوانبها.
4. أن يعكس العنوان العلاقة بين سبب حدوث الظاهرة أو المشكلة (المتغير المستقل في العلاقة) وبين النتيجة لظهور الظاهرة (المتغير التابع في العلاقة)، وبذلك فهو يعبر عن السبب والنتيجة، لذا يلاحظ أن بعض عناوين البحوث يذكر فيها (أثر، دور، انعكاس، علاقة.... الخ).

ويتركز صياغة عنوان البحث على العلاقة المترابطة بين العنوان والمشكلة والفروض (متغيرات البحث).

3. من الضروري التأكيد على أن الحالة متشابهة للحالات الأخرى التي تريد تعميم النتائج عليها.
4. التأكيد على الموضوعية والابتعاد عن الذاتية في اختيار الحالة، إلا إذا كانت مقصودة، وكذلك الموضوعية في جمع البيانات والمعلومات اللازمة ومن ثم تحليلها وتفسيرها.

وتتركز أهمية هذا المنهج من جوانب عدة أهمها:

1. تمكن الباحث من استيعاب الموضوع بشكل واضح من خلال تناوله بشكل متكامل ومتعمق تتضح فيه كل المشاكل والأسباب.
2. تهتم دراسة الحالة في أظهار نشاطات الحالة المبحوثة فضلاً عن التنبؤات التشغيلية لهذه النشاطات.
3. تمكن الجهة المبحوثة والأشخاص القائمين عليها من تجاوز القلق والمخاوف عن مؤسستهم من خلال تشخيص واستيعاب عناصر الضعف والقوة والمؤشرات عن سير العمل.

2. حاجات لا يمكن إشباعها أو وجود عقبات أو مصاعب في إشباعها.
3. نقص في المعلومات أو وجود عدم تأكد في نتائج معينة.
4. خللاً في نظام معين.
5. حالة أو ظاهرة محيرة تحتاج إلى تفسير أو دراسة.

فمثلا لماذا لا يحضر الطلبة المحاضرات؟، لذا فإن عدم حضور الطلبة إلى المحاضرات تكون ظاهرة تتطلب البحث والدراسة، وحتما تكون المشكلة ظاهرة يشترط بها أن تكون واسعة وشاملة ومتكررة الحصول. فغياب الطلبة يكون ظاهرة فقط عندما يكون معظم الطلبة أو عدد كبير منهم وفي كافة المراحل والأقسام لا يحضرون المحاضرات، ولا تكون ظاهرة أو مشكلة إذا لم يحضر عدد محدود أو معين محاضرة معينة. وبذلك فالمشكلة هي (ظاهرة أو حالة أو موقف غامض يمتاز بصفة الشمول يستحق الدراسة والتحليل والتفسير).

ويعد تحديد مشكلة البحث بشكل دقيق الجزء الرئيس من مسيرة البحث العلمي. ذلك أن التحديد الدقيق يعني وضوح رؤية الباحث بالنسبة للغرض من البحث، والذي بناءً عليه، يتم صياغة وبناء فروض البحث أو الدراسة وتحديد نتائجه. إن هدف البحث يركز أو يؤكد على (لماذا أجرى البحث أو الدراسة) في حين تركز المشكلة أو تعني بـ (ما هي سبب الظاهرة أو الحالة المطلوب دراستها)، وبذلك فإن الباحث يبدأ بحثه بأن يسأل نفسه.. ما هي بالضبط المشكلة التي أسعى لحلها؟، وإجابة السؤال ستكون محور دراسته وبحثه. إن وضع المشكلة وتحديدها سيساعد الباحث على تحديد دراسته وبحثه على وجه الدقة.

وبذلك فالمشكلة هي (ماذا يأمل الباحث على وجه التحديد من حله) وعلى هذا الأساس فإن تحديد المشكلة قد يكون أصعب من حلها بعض الأحيان، لذا على الباحث أن يأخذ بنظر الاعتبار مجموعة من المعايير يعتمدها في تحديد وصياغة مشكلة بحثه ومن هذه المعايير :

كما تشمل الأصالة الإضافة العلمية وهي عبارة عن درجة إسهام البحث في المعرفة العلمية في مجال الاختصاص.

3-3-3: الأهمية النفعية:

ينبغي أن يأخذ الباحث نصب عينه، أن هناك فائدة أو منفعة تطبيقية أو علمية من النتائج التي سيتم التوصل إليها.

فضلاً عن الفقرات الثلاثة أعلاه فأن الباحث يكون ذا قيمة إذا أخذ الباحث بنظر الاعتبار النقاط الآتية:

1. المصادر والبيانات ورصانتّها فاعتمادها يحقق رصانة البحث.
2. الإمكانية العلمية التي يتمتع بها الباحث ويستند عليها.
3. الميل الشخصي ودرجة اختصاص الباحث للبحث في المشكلة.
4. المدة المحددة أو الفترة المتاحة لإجراء البحث.
5. إمكانية جمع المعلومات وتحليلها.

3-4: تحديد مشكلة البحث

إن البحث العلمي هو منهج لطلب المعرفة يعتمد على القياس الموضوعي والتحليل المنطقي للظواهر المراد دراستها، وقد تكون الظاهرة المراد دراستها هي موقفاً غامضاً للباحث، لذا فأن مشكلة البحث تمثل هذا الموقف الغامض، الذي لا يجد الباحث له تفسيراً محدداً، والذي يبعث الحيرة والتساؤل لدى الباحث، فالإنسان يعيش في بيئة تكتنفها عوامل التغير وعدم التأكد والغموض وندرة الموارد وغيرها من خصائص البيئة المحيطة بالبشر، ويتفاعل البشر مع هذه البيئة، وستكون نتيجة هذا التفاعل حاجات كثيرة يمكن إشباعها بشكل كامل أو بشكل جزئي وحاجات لا يمكن إشباعها، وهذه الحاجات التي لا يمكن إشباعها تشكل احد أهم مشاكل البشر.

وبذلك فأن المشكلة قد تكون:

1. موقف غامض لا يوجد له تفسير.

3-3: الهدف من اختيار موضوع البحث:

عادة يبدأ البحث العلمي بسؤال (يمثل مشكلة البحث)، ولذا فإن الباحث يهدف من البحث الوصول إلى إجابة محددة لهذا السؤال، وبذلك هذا السؤال أو التساؤلات يقصد بها حلولاً لمشكلة علمية أو تطبيقية قائمة، وقد دفع الباحث إلى هذه التساؤلات اعتبارات عديدة. هذه الاعتبارات تمثل الأهداف المتوخاة من اختيار مشكلة البحث. ويتضمن الهدف أو أهداف البحث الفقرات الآتية:

3-3-1: الأهمية الخاصة لمشكلة البحث المختارة

في الغالب إن اختيار الباحث لموضوع أو مشكلة البحث كان بناءً على اهتمامه الخاص والحقيقي بالمشكلة، وعلى الباحث أن يتساءل في البداية هل أن بحثه سيثير اهتمام الآخرين ؟، وما هي قيمة البحث؟، وما هي المنافع المتوقعة من نتائجه؟ ففي حالة اختيار أحد طلبة الدراسات العليا في قسم المحاسبة دراسة مشكلة ما في محاسبة التكاليف، فإن عليه أن يتساءل هل أن هذه المشكلة ذات اهتمام من قبل المختصين وإلى أي حد، فمثلا عند اختياره دراسة تطبيق نظام التكاليف المعيارية في الشركات الصناعية العراقية من حيث التصميم والمتطلبات التطبيقية لهذا النظام فينبغي أن يكون لمشكلة البحث أهمية خاصة هي التي دفعت الباحث لاختيار موضوع البحث.

3-3-2: أصالة البحث:

إن أصالة البحث تعني أن الباحث وصل إلى نتائج وحقائق جديدة ومبتكرة لم يسبق أن وصل إليها باحث آخر، وتتحدد أصالة البحث منذ بدء اختيار الموضوع وخلال الخطوات التي يسير بها الباحث في بحثه حتى أكمال نتائجه. وتتضمن الأصالة التجديد، وتعني أن يكون البحث جديد في موضوعه، بحيث يتجاوز الباحث أي نقص أو عدم وضوح في المعلومات المتاحة عن المشكلة المطلوب بحثها، فضلا عن أن التجديد يشمل حصول نتائج البحث المتوقعة على قيمة علمية أساسية سواء كانت نظرية أو تطبيقية.

3- 4-1: شروط اختيار مشكلة البحث:

إن اختيار مشكلة البحث يعتمد على توافر شروط محددة لاختيار هذه المشكلة والتي يمكن إجمالها بما يأتي:

1. توافر المقدرة والخبرة لدى الباحث لدراسة وتفسير المشكلة وتكون المقدرة عبارة عن المؤهلات العلمية والعملية التي يمتلكها الباحث.
2. اهتمام الباحث وميله للدراسة: فالباحث الذي يهتم ويميل لدراسة مشكلة معينة أو موقف معين يستطيع بذل جهود متميزة لحل هذه المشكلة.
3. توافر الإمكانات المادية: إذ أن بعض البحوث تتطلب إمكانات مادية لإجرائها قد لا تتوافر لدى الباحث، مما يجعل مهمته البحثية صعبة، فمثلاً بعض البحوث الطبية لمعالجة بعض الأمراض المستعصية تتطلب أجهزة وأدوية ومستلزمات وموارد بشرية لغرض إجراء البحث عن معالجتها. لذا قد يلجأ الباحث إلى البحث عن مصادر لتمويل بحثه قبل اختيار مثل هذه المشاكل.
4. توافر المعلومات عن المشكلة: أن دراسة أي مشكلة تتطلب الحصول على معلومات معينة، وقد تكون هذه المعلومات حرة متوفرة في الطبيعة (بدون تكلفة)، وقد تكون مقيدة متوافرة لدى جهات أو أفراد معينين (والحصول عليها يتطلب جهداً وتكلفة). وقد تكون هذه المعلومات متوفرة في المراجع والكتب، أو متوفرة في الواقع لدى وحدات أو منظمات أو أفراد، لذا يفترض بالباحث قبل اختياره لمشكلة البحث التأكد من توافر أو إمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بهذه المشكلة.
5. توافر المساعدة من جهات معينة بالظاهرة: فقد يتطلب البحث إجراء تطبيق أو تجريب لدى وحدة أو منظمة معينة، مثل البحوث الطبية أو السريرية، فإذا لم تتوافر مثل هذه المساعدة من قبل الجهات المعنية بالدراسة (المستشفيات) لا يمكن للباحث إجراء بحثه.
6. الفائدة والمساهمة العلمية للبحث: أن أهمُ نتائج البحث العلمي هو إمكانية تطبيقه العملية، فالبحوث الناجحة هي البحوث التي تساعدنا في تحسين ظروف البيئة والمجتمع والموارد البشرية فضلاً عن الوحدات الاقتصادية، فالغاية أو الهدف

2. **المسح والدراسة الميدانية الأولية:**

يواجه المجتمع والإنسان والوحدات التي يعمل فيها مواقف متعددة لا يستطيع تفسيرها وصعوبات كثيرة لا يمكن الوصول لحلول لها، ويمكن للباحث الحصول على مشكلة من خلال إجراء المسوحات والدراسات لكل مكونات المجتمع ومؤسساته.

3. **الخبرة والدراية الشخصية:**

إن الحياة العملية والخبرة الشخصية والنشاطات التي يقوم بها الإنسان تعد مصدراً يزودنا بالمشكلات، أن عدد كبير من المواقف والصعوبات تتطلب حلولاً، ومن خلال توافر الخبرة والدراية والدافعية والإصرار والرغبة في التعرف على أسباب هذه المواقف والصعوبات التي تواجهه وهي التي تجعلها مشكلات صالحة للبحث والدراسة.

4. **القراءة والاطلاع:**

يمكن الحصول على مصادر المشكلات من خلال القراءة والاطلاع للمواقف والحالات التي وردت في بحوث وكتابات الآخرين. فكثر ما نجد بعض القضايا تقدم إلينا كمسلمات صحيحة دون أن يقدم الكاتب أو الباحث عليها أي دليل أو أي دراسة تحليلية، فقد تقرأ بحثاً أو مؤلفاً تجد فيه رأياً أو فكرة غامضة تستحق الدراسة.

5. **الأبحاث السابقة:**

إن كثير من الأبحاث والدراسات التي يقوم بها بعض الباحثين لا يتوصلون فيها إلى نتائج أو توصلوا إلى نتائج محددة أو وصلوا إلى مستوى أو حدود معينة من البحث، يمكن لباحثين آخرين استكمال جهودهم البحثية أو إعادة تفسير وتحليل الجزء الذي لم يتم التوصل فيه إلى نتائج.

1. حصر المشكلة بأضيق نطاق ممكن بشرط ألا يؤثر على الأهداف المتوخاة من البحث، فعلى الباحث المعرفة المسبقة بمدى اتساع موضوعه وشموليته وعمقه وتشعبه وعلاقاته بالمشاكل الأخرى. فالغاية من حصر المشكلة إلا يقع الباحث وسط أكداس من المعلومات والبيانات المتداخلة التي قد يعجز من التعامل معها بيسر.
2. وضوح صياغة المشكلة ودقتها، فالغرض من دراسة المشكلة هو الكشف عن العلاقة بين متغيراتها، فعلى الباحث أن يكون واثقاً بأن الموضوع الذي اختاره ليس غامضاً أو عاماً بدرجة كبيرة. فإن صياغة المشكلة بشكل محدد وواضح (سواء كان على شكل سؤال أو تقرير) فلابد أن هذه الصياغة تكون معبرة بشكل واضح عن الظاهرة المطلوب دراستها.
3. أن تعبر المشكلة عن وجود متغيرات البحث بشكل واضح، وبذلك فأن المشكلة تطرح العلاقة بين السبب (المتغير المستقل) والنتيجة (المتغير التابع).
4. أن ترتبط المشكلة وتعبر بشكل تفصيلي عن عنوان البحث.
5. أن تكون صياغة المشكلة بشكل يمكن من التوصل إلى حل لها.
6. أن تصاغ المشكلة بشكل يمكن بسهولة من بناء ووضع فروض البحث.

إن تحديد مشكلة البحث واختيار الموضوع تعد من أولويات الباحث من أكثر المصاعب التي تواجهه، وعليه فأن هناك عدد من المصادر يمكن للباحث الحصول على المشكلة منها وهي كما يأتي:

1. **الملاحظة**:

وهي مشاهدة الظواهر أو الحوادث ومراقبتها على ما هي عليه بغية تحويلها إلى حوادث علمية، وهذه الملاحظة تمثل دراسة الواقع والتوصل إلى الحالات التي ليس فيها تفسير علمي أو الحالات التي نتائجها تكون مؤثرة سلباً في الإنسان أو البيئة.

وبذلك فأن الفرض يمثل فكرة أو تخمين يفترضه الباحث ليفسر به ظاهرة أو حادثة أو مشكلة معينة، فالباحث لا يقف عند حدود الملاحظة بل يتجاوزها إلى مرحلة الفهم والتفسير، وتنظيم الحوادث في نظام أو قانون وكل ذلك يتم بواسطة الفرض. فالفرض ليس هو القانون بل مشروع قانون، لأنه لا يصبح قانوناً علمياً إلا بعد التأكد منه وإثباته بالدليل الموضوعي.

وقبل أن يصل الباحث إلى نتائج معينة أو نظرية نهائية في بحثه ودراسته فأن البيانات والحقائق التي يجمعها الباحث يمكن أن توحي إليه بأكثر من حل واحد للمشكلة. وهي نظريات مؤقتة يحتفظ بها الباحث ريثما يجمع كل الدلائل والشواهد، وبالتالي يستطيع تقرير وتبني احد الحلول الممكنة للمشكلة لحل صحيح، هذه النظريات المؤقتة هي تلك التي تسميها بالفروض.

وبذلك فأن الفرض يختلف عن النظرية، فالفرض هو تخمين أو استنتاج أو حل مؤقت للمشكلة. أما النظرية فهي الفرض النهائي والذي يمكن الدفاع عنه بالدليل الموضوعي الذي تم تجميعه والحصول عليه وهي أكثر ثقة.

فالنظرية توضح علاقة السبب والنتيجة بين المتغيرات، وذلك بهدف شرح الظواهر والتنبؤ بها. والبحث العلمي غرضه الحقيقي هو التوصل إلى النظرية واكتشافها أو الوصول إلى التقييمات التي تنسحب إلى ظواهر عديدة.

فالفرض يبحث العلاقة بين المتغيرات بشكل مبدئي وهذه المتغيرات المبنية على علاقة السبب والنتيجة هي:

- المتغير المستقل ويمثل سبب أو أسباب حدوث الظاهرة أو العامل المؤثر في المتغير التابع.
- المتغير التابع: ويمثل النتيجة أو الحادثة أو العامل المؤثر به من قبل المتغير المستقل.

فإذا تم تحديد مشكلة بحث ما بالصيغة الاتية:

2. الصياغة التقريرية:

يمكن أن تصاغ المشكلة بعبارة تقريرية أو تعبيرية، فإذا رجعنا إلى المشكلة السابقة فيمكن صياغتها تقريرياً وكما يأتي:

(أن التقدم التكنولوجي في البيئة المعاصرة يجعل تقنيات نظام محاسبة التكاليف التقليدية غير ملائمة لهذه البيئة).

فبالرغم من وضوح المشكلة إلا أنها تحتاج إلى مزيد من التحديد كأن يتطلب معرفة أين هذا التقدم التكنولوجي وفي أي دولة، كما يتطلب معرفة ما هي التقنيات التي يتطلب إعادة النظر فيها في ضوء هذا التقدم.

3- 5: وضع أو بناء الفروض:

بعد أن يحدد الباحث المشكلة ويصوغها بشكل واضح فأنه يبدأ بوضع فروض البحث. الفرض يعد تخمين أو استنتاج دقيق يتوصل إليه الباحث بشكل مبدئي والذي يعبر عن حل المشكلة، فالفرض هو الإجابة المحتملة عن أسئلة البحث (المشكلة)، أي انه استنتاج من الباحث، ولا يكون هذا الاستنتاج عشوائياً بل مبني على معلومات أو نظرية أو خبرة علمية.

فعندما يتم صياغة المشكلة على شكل أسئلة، فأن حل المشكلة يكمن في الإجابة عن هذه الأسئلة، فهدف البحث هو الإجابة عن الأسئلة التي حددها في المشكلة، وهنا يلجأ الباحث إلى تقدير أو استنتاج أو التنبؤ بالإجابة عن هذه الأسئلة مقدماً، أي يضع إجابات أولية أو مبدئية، فقد تكون في النهاية صحيحة أو غير صحيحة، فهي إجابات محتملة، وهذه الإجابات المحتملة تدعى (الفروض).

ومعنى فرض في اللغة الانكليزية Hypothesis وتتكون من مقطعين (Hypo) وتعني اقل من أو اقل ثقة من و (thesis) وتعني أطروحة، أي أن الفرض يعد تخميناً معقولاً مبنياً على الدليل الذي يمكن الحصول عليه عند وضع هذا الفرض.

التطبيقي للبحث هي مهمة أساسية لدى الباحث، وبذلك فأن الفائدة التطبيقية تمثل احد شروط اختيار موضوع مشكلة البحث.

7. الإضافة والمساهمة العلمية للبحث: أن هدف أي بحث علمي هو إثراء المعرفة في مجال التخصص المعني من خلال الحقائق والنتائج التي يتوصل إليها الباحث أو القواعد والنظريات التي يتم صياغتها من البحث، والتي تعد مراجع لباحثين مستقبلين أو محتملين، فنتائج البحث تعد مساهمة في تقدم المعرفة لذا ينبغي أن يختار الباحث المشكلة التي تضيف مساهمة للمعرفة.

أما بالنسبة لصياغة المشكلة، والتي تمثل تحديد المشكلة في عبارات واضحة ومفهومة ومحددة تعبر عن مضمونها ومجالها، فأن صياغة المشكلة لصورة صحيحة ودقيقة تجعل الباحث ينجز جزءً مهماً من بحثه، فأن تحديد وصياغة المشكلة بشكل صحيح يجعل بناء الفروض ووضع خطة البحث بغاية السهولة والوضوح.

3- 4-2: أساليب صياغة مشكلة البحث:

وهناك أسلوبان لصياغة المشكلة وهي:

1. الصياغة التساؤلية:

أي انه يمكن التعبير عن المشكلة بصيغة السؤال، وهي الأسلوب الأفضل في الصياغة، لان هذه الصياغة تجعل الباحث يشعر بأنه مطلوب منه في متن البحث الإجابة عن هذا السؤال (أو الأسئلة). فإذا أراد الباحث أن يبحث في دراسة العلاقة بين متغيرين مثل التقدم التكنولوجي (كمتغير مستقل) وتقنيات نظام محاسبة التكاليف (كمتغير تابع)، بذلك يمكن صياغة المشكلة السابقة بالسؤال الأتي:

(ما اثر التقدم التكنولوجي في تقنيات نظام محاسبة التكاليف؟)

إن صياغة المشكلة على شكل سؤال أو أكثر يسهل من إبراز العلاقة بين المتغيرات الأساسية للدراسة بشكل واضح، وتعني الإجابة عن هذا السؤال هو الهدف الرئيس للبحث.

أي مثلا لا يمكن وضع فرض بالشكل الأتي:

(عند تحليل الماء نحصل على ذرات من الأوكسجين والهيدروجين والنتروجين).

وبذلك ينبغي أن يكون الفرض معقولاً ومنسجماً مع الحقائق العلمية المعروفة وليس خيالياً أو متناقضاً معها، فلا يجوز أن يضع الباحث فرضاً يؤدي إلى تناقض أو إلى استحالة بالتحقق.

5. **بساطة الفرض**:

إذا استطاع الباحث إيجاد أكثر من فرض لتفسير الظاهرة أو الموقف، فأنه يفترض أن يأخذ الفرض الأكثر بساطة ووضوحاً في التفسير، فالفروض المعقدة التي تفسر الموقف استناداً إلى عدد من المفاهيم المعقدة هي ليست فروضاً اقتصادية وقد تكون عملية التحقق منها ذات تكلفة عالية، فالفرض السهل هو الفرض الذي يفسر الظاهرة بأقل التعقيبات واقل التكاليف الممكنة.

6. **الاعتماد على تعدد الفروض**:

من الأفضل للباحث أن يعتمد على مبدأ الفروض المتعددة، فيضع عدة فروض محتملة بدلا من فرض واحد. وهي تمثل حلولاً معقولة للمشكلة، إذ يمكن للباحث أن يستقر في أخر البحث على واحد من الفروض يراه مناسباً، وهذا الفرض النهائي يصبح فيما بعد النتيجة الرئيسة التي تنتهي إليها الدراسة.

3-6: اختيار الفروض:

يستعمل البشر الفروض في حل المشكلات التي تواجههم بشكل مستمر، فعندما يفقد الفرد شيئاً فأنه يبحث عنه، ويفترض وجوده في أكثر من مكان، ويقول قد يكون هذا الشيء موجوداً في مكان كذا أو مكان كذا، انه في مثل هذه الحالة يقوم ببناء فروض تساعده في البحث عن الشيء المفقود.

ولغرض التحقق من صحة الفروض أو خطأها، لابد من اختبارها، فأن عملية بناء الفروض لا تعني أن الباحث قد توصل إلى حقيقة ما في حل المشكلة. فالفرض

3- 5-1: أسس صياغة فروض البحث:

تستند عملية وضع وبناء وصياغة الفروض على توافر مجموعة الخصائص والشروط التي ينبغي أن يراعيها الباحث عند وضعه لفروضه وهي:

1. **أن يكون الفرض قادراً على تفسر الظاهرة**:
أي تكون الفروض نابعة من صلب الواقع المدروس، ومستوحاة من الظاهرة التي يرغب الباحث في دراستها، وتزداد قيمة الفرض بمقدار مقدرته على تقديم تفسير شامل ومعقول للظاهرة أو الموقف مجال الدراسة أو تقديم تعميم شامل يحل الموقف.

2. **قابلية الفرض للتحقق**:
تخضع الفروض للفحص والاختبار، لذا فأن الباحث عند وضعه للفروض ينبغي أن يأخذ بنظر الاعتبار انه يتم وضعها وبناؤها بشكل محدد قابل للقياس أو قابل للاختبار التجريبي، بحيث يمكنه من خلال إتباع إجراءات البحث التحقق من صحة أو عدم صحة فروضه، فالفرض الجيد هو الفرض الذي يمكن فحصه.

3. **أن لا يكون الفرض بديهية**:
أي أن الفرض ينبغي أن تكون قابلاً للإثبات أو قابلاً للنفي. فالفرض المثبت مقدماً لا يحتاج إلى دراسة أو بحث، أي أن الفرض ينبغي أن يكون قابلاً للتحقق من صدقه أو كذبه(نفيه)، وبذلك على الباحث أن يستبعد مقدماً (عند وضع الفروض) الفروض الصادقة فقط، أو المنفية فقط، وتبنى الفروض التي يمكن أن تكون صادقة ويمكن أن تكون منفية.

4. **اتساق الفروض مع النظريات والقوانين والقواعد القائمة**:
ينبغي أن تكون الفروض خالية من التناقض فيما بينها أي لا يكون احد الفروض متناقضاً مع فرض آخر وهذا يسمى بالاتساق الداخلي. كما ينبغي أن تكون الفروض خالية من التناقض مع النظريات والقوانين والقواعد المؤكدة وهذا يسمى بالاتساق الخارجي. فأن معظم الفروض تبنى على ضوء النظريات والحقائق التي سبقت البحث، ولذلك فأن وضع الفرض ينبغي أن يأتي منسجماً منها ومكملاً لها.

(ما تأثير المعلومات الكلفوية في قرارات التسعير؟)

فأن الفرض الرئيس يمكن وضعه بالشكل الأتي:

(توجد علاقة معنوية بين المعلومات الكلفوية وقرار التسعير)

وهذه العلاقة أما تكون طردية، أي كلما توفرت المعلومات الكلفوية فانه يتم ترشيد قرارات التسعير بشكل كبير أو علاقة عكسية بمعنى الزيادة في المتغير المستقل (المعلومات الكلفوية) يكون مصحوبة في نقص بالمتغير التابع (ترشيد قرارات التسعير) أو أن لا يكون هناك علاقة أو ارتباط بين هذين المتغيرين.

ويتم صياغة ووضع الفروض باستعمال طريقتين وهما:

1. فرض القبول البديلة (Ha): وهو الفرض الذي يوضح وجود علاقة بين المتغيرين ويسمى أيضاً بالفرض المباشر، وقد يرغب الباحث بأن يضع فرضه بوجود علاقة بينهما.

2. فرض العدم (Ho): وهو الفرض الذي يوضح عدم وجود علاقة بين المتغيرين ويسمى أيضاً بالغرض الصفري، أي أن الباحث ينفي مبدئياً وجود علاقة بين المتغيرين. وينبغي على الباحث اختيار احد الفرضين (فرض القبول البديلة أو فرض العدم)

ولغرض اختبار الفرض بأسلوب استنباط المترتبات أو النواتج لابد من التحقق من أهلية المحاسبين في مجتمع أو عينة البحث، فلابد من وجود المترتبات الآتية:

أ. إن الكادر المحاسبي مؤهل علميا أي حاصلين على شهادة في المحاسبة.

ب.أنهم أعضاء في نقابة المحاسبين.

ت.أنهم قد مارسوا العمل المحاسبي لفترة من الزمن.

ث.أنهم قد شاركوا في دورات تدريبية في مجال المحاسبة.

لذا يترتب على قيام الوحدة الاقتصادية أو المنظمة بتكليف موظفين للقيام بالعمل المحاسبي، ويترتب على الموظف المتقدم للوظيفة للعمل كمحاسب عدد من المترتبات، وهذه المترتبات يمكن قياسها، فالباحث لا يمتلك وسيلة لفحص ادعاء الموظف بأنه محاسب مباشرة أو بطريقة الملاحظة ولذلك فأنه يلجأ إلى استنباط ما يترتب على فروضيه فأنه يكون قادراً على إثباتها بسهولة لان هذه المترتبات سهلة القياس. فأن الباحث يقوم بما يأتي:

أ. طلب شهادات الموظفين (الشهادة العلمية).

ب. الذهاب إلى نقابة المحاسبين والتأكد من صحة عضوية الموظفين.

ت. القيام بفحص سنوات خدمة الموظفين من ملفاته الشخصية.

ث. طلب شهادة المشاركة بالدورات التدريبية بالمجال المحاسبي.

ثم يقوم الباحث بربط هذه النواتج بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

4. الاختبار بالاستقراء (التام أو الناقص)

لغرض اختبار الفروض باستعمال الاستقراء، فأن الباحث يقوم بجمع الحقائق المتعلقة بمتغيرات البحث قبل إصدار الحكم، وذلك باختيار مجتمع للبحث، فإذا تم اختيار المجتمع بالكامل كان استقراءً تاماً، أما إذا تم اختيار عينة من هذا المجتمع فيكون استقراءً ناقصاً. ويختلف الاستقراء عن التجريب، لكون الاستقراء يشمل اختبار وفحص الواقع كما يحدث وليس بإجراء تجربة مصطنعة لحوادث غير واقعية، لذلك فأن

ب. يمكن فحص نهاية السلك الموصل للمصباح، فإذا كان به كهرباء فهذا يعني إسقاط الفرض الثاني.

ت. يمكن فحص المصباح نفسه من خلال التأكد من عدم وجود قطع داخل المصباح أو تشغيله في قاعدة أخرى للتأكد من عدم وجود تلف فيه.

ث. فحص الصمام الكهربائي والتأكد من عدم وجود قطع في سلك الأمان، فإذا وجد الباحث أن السلك مقطوع، فأنه يصل إلى نتيجة بصمة الفرض الرابع وهو التفسير والنتيجة المعقولة والنهائية لعدم إضاءة المصباح.

2. **الاختبار أو التحقق بالتجريب**:

هناك العديد من الفروض لا يستطيع الباحث اختبارها بالملاحظة المباشرة. وذلك لان كثيراً من هذه الفروض تتعلق بالتجريدات فلابد من اختبارها بطريقة غير مباشرة. فالتجريب هو إحدى طرق الاختبار والذي يعني (أحداث ظاهرة معينة ضمن ظروف وشروط يصطنعها الباحث ابتغاء التأكد من صدق الفروض).

والتجربة تختلف عن الملاحظة. فالملاحظة تقتصر على متابعة الحدث أو الظاهرة كما تجري في الواقع، أما التجربة فهي ملاحظة مرتبة أو مدبرة فبعض الظواهر تكون نادرة الحدوث في الواقع أو الطبيعة، ولاختصار وقت حدوثها لو انتظرنا حدوثها طبيعياً أو لإمكان السيطرة عليها بشكل أدق، فأن التجريب يؤدي هذه المهمة. فهو يمثل بحث علاقة ظاهرة بأخرى مختارة، مثل علاقة حجم الغاز بالحرارة، فهذا الأمر قد يتعذر اختباره في الطبيعة العادية.

3. **الاختبار باستنباط المترتبات (أو النواتج Pay off)**:

عادة يترتب على فرض ما عدد من النواتج أو المترتبات، فإذا كان الباحث يرغب في فحص واختبار الفرض الأتي:

(هناك علاقة بين ضعف وعدم تأهيل الكادر المحاسبي والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية).

هو مجرد تخمين لا يصل إلى مرتبة الحقيقة. إلا إذا تم إثباته واكتشاف الأدلة الكافية التي تؤيده، وعدم اكتشاف أي دليل يعارضه، ولذلك لابد من أن يخطط الباحث في خطوته التالية لإثبات الفروض التي وضعها في بداية البحث أو نفيها أي إثبات صحة أو خطأ الفروض الموضوعة وذلك من خلال سلسلة من الإجراءات العلمية.

إن بعض الفروض البسيطة يمكن اختبارها بسهولة من خلال الملاحظة، وهناك فروضاً لا يسهل إثباتها، بل تتطلب عملية الإثبات سلسلة من الإجراءات والخطوات، ومن أهم أساليب الاختبار:

1. **الاختبار من خلال الملاحظة المباشرة:**

وهذا الأسلوب يتطلب إجراء عدد من المشاهدات وتسجيلها لفترة يختارها الباحث لغرض التوصل إلى حكم أو تعميم للعلاقة بين متغيرات الفروض. وهذا أسلوب بسيط ولا يتطلب جهداً كبيراً من الباحث كما لا يتطلب استعمال أدوات واختبارات معقدة. ومثال على الاختبار المباشر، لنفترض أن باحثاً حدد المشكلة الآتية:

لماذا لم يضئ المصباح في القاعة الدراسية عند فتح مفاتيح المصباح، وقد وضع الباحث عدة فروض لعدم الإضاءة وكما يأتي:

الفرض الأول: تعطل في الكهرباء أو انقطاع التيار الكهربائي في المبنى.

الفرض الثاني: تلف السلك الموصل للكهرباء.

الفرض الثالث: تلف المصباح نفسه.

الفرض الرابع: تلف الصمام الكهربائي (Fuse) أو سلك الأمان الخاص بخط المصباح.

وكل واحد من هذه الفروض يقبل أن يكون صادقاً أو منفياً. ويمكن اختبار هذه الفروض مباشرة أو بالملاحظة المباشرة وكما يأتي:

أ. يمكن ملاحظة إضاءة النور في أماكن أخرى من القاعة أو المبنى فإذا كان هناك إضاءة أو كهرباء في الخطوط الأخرى للمبنى هذا يعني إسقاط أو نفي الفرض الأول.